

علي الدين هلال، مازن حسن ومي مجيب

## الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة

(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٣). ٥١١ ص.

منى سكرية(\*)

صحافية لبنانية.

والحركات الاجتماعية والمدنية، وازداد دور السلطة القضائية في الرقابة على دستورية القوانين».

فهل يرى هلال تطابقاً بين توقعاته هذه ومرحلة الرئيس المعزول محمد مرسي وما تلاها، إضافة إلى ملامح المرحلة الحالية واحتمال وصول شخصية عسكرية إلى سدة الرئاسة... إلخ؟، وهل هذا التفاوت في التوقع تأكيد لمسألة المسافة بين خطي النظريات بنيات قائلها الحسنة، وبين تذبذب العمل السياسي الغامض بتحركاته، و«المجبول» على المفاجآت، ومنها المنحى العنفي والدموي الذي تشهده الساحة المصرية في إثر عزل حكم الإخوان المسلمين، وإن كان في توصيف هلال «لطبيعة مركزية السلطة في مصر منذ الفراعنة»، ما يشبه التنبؤ الثابت لأي مرحلة مقبلة؟ (مثال ما ورد في الدستور الحالي لجهة قانون يمنع التظاهر المسبق من دون ترخيص، ومحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، الشرائح الاجتماعية التي وافقت بـ «نعم»، وتلك التي انكفأت...

لم يحمل الكتاب الصادر حديثاً عن الدار المصرية اللبنانية، بعنوان الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة، أي استقراء مباشر للمرحلة السياسية المستقبلية في مصر، كما لم يخطئ علي الدين هلال ومازن حسن ومي مجيب في توصيف أبحاث كتابهم المذكور في أنه عمل توثيقي «لأن موضوعات الكتاب أحداث جارية»، وأنه تحليلي «لتفسير الأحداث التي شهدتها مصر في إطار مفاهيم علم السياسة»، في حين غابت التفاصيل في هدفهم الثالث من حيث إنه للمقارنة مع «تجارب سبقتنا في دول أوروبا الشرقية وآسيا وأميركا اللاتينية»، وهو ما أفقد قيمة الأبحاث أي رسم تكهني لملامح التطورات السياسية للفترة ما بعد الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والتي توقف الباحثون عندها، وهذا ما يبرز في مقالة هلال في الخاتمة تحت سؤال: ما الذي تغير؟ وما الذي استمر؟ فيقول.. «تم انتخاب رئيس مدني، وازدادت دائرة الوعي والمشاركة السياسية، وازداد دور القوى

مرحلة النظام الملكي (١٩٣٦ - ١٩٥٢)، الجمهورية الأولى في إثر ثورة ١٩٥٢، ثم عهود الرؤساء عبد الناصر (١٩٥٦ - ١٩٧٠) والسادات (١٩٧٠ - ١٩٨١)، ومبارك (١٩٨١ - ٢٠١١)؛ أما المرحلة الثالثة فهي، مرحلة الجمهورية الثالثة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ و«ما تزال أحداثها جارية» (أعقبها انتخاب محمد مرسي رئيساً ثم عزله، وإشراف القوات المسلحة يوم ٣٠ حزيران/ يونيو على مرحلة جديدة شهدت استفتاءً على الدستور بانتظار استكمال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية).

ويفند هلال سمات كل عهد فيذكر أن سمة مرحلة عبد الناصر تركزت فيها السلطتان التنفيذية والتشريعية في يد مجلس قيادة الثورة، مع صدور قوانين تعزز سلطة الحكم، منها الإصلاح الزراعي، وحل الأحزاب، وبروز صدام مع الإخوان المسلمين، ثم تركزت حول شخص الرئيس.

في حين شهدت مرحلة السادات بداية تغيير في شكل النظام السياسي، بإصدار دستور جديد، وتعيين أول رئيس وزراء مدني منذ العام ١٩٥٤، وتغيير اسم وعلم ونشيد الدولة، والتحول من القطاع العام إلى اقتصاد السوق تحت مسمى سياسة الانفتاح الاقتصادي، والانتقال إلى تعددية سياسية مُقيّدة، وإجراء صلح مع إسرائيل، وكان ذلك مؤشراً لتحول خطير في علاقات مصر الإقليمية والدولية، وقد أدت هذه السياسات - يقول هلال - «إلى اهتزاز شرعية النظام وبروز تنظيمات الرفض والعنف الاجتماعي، انتهت باغتيال السادات عام ١٩٨١.

إلخ، أو في تجربة حكم الإخوان المسلمين القصيرة والإقصائية في مصر).

## أولاً: مرحلة انتقالية وتاريخ تطور المؤسسات

يتناول الكتاب في تعريفه لمفهوم المرحلة الانتقالية (الممتدة من ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، وهي: «انتشار حالة من عدم اليقين، وجود مشاركة سياسية واجتماعية واسعة من الجماعات والأفراد (غابت الشرائح الشبابية عن المشاركة في الاستفتاء الأخير)، انفجار صراعات سياسية واجتماعية واقتصادية، التغير في نمط التحالفات السياسية فتتأرجح تحالفات قديمة وتنشأ تحالفات جديدة (العلاقة بين القوات المسلحة والإخوان ثم التباعد بينهما)، سعي كل الأطراف لتحسين أوضاعها وزيادة نفوذها وتأثيرها... إلخ»، يقودنا هلال «إلى سمة أخرى وأبرزها ظهور فجوة بين الآمال والتوقعات» (من المقدمة)، عن «تطور المؤسسات السياسية في مصر الحديثة: ماذا استمر وماذا تغير فعلاً؟».

يقول هلال «إن المرحلة التكوينية للنظام السياسي المصري الحديث امتدت من وصول محمد علي باشا إلى الحكم العام ١٨٠٥، إلى المولد القانوني للمملكة المصرية العام ١٩٢٣ والتي شهدت مولد مؤسسات الحكم الحديثة (نشوء الدواوين على مستوى السلطة التنفيذية، وصدر أول دستور العام ١٨٦٦، ثم انتخاب برلمان، وتشكل الأحزاب)،» مميّزاً بين مراحل ثلاث في تطور هذا النظام السياسي:

## ثانياً: قوانين وأحزاب ومجتمع مدني

تناول هلال بالتحليل مجموعة القواعد الدستورية والقانونية التي حكمت النظام السياسي في الفترة الانتقالية وعنوانه «الإطار الدستوري والتشريعي: صياغة القانون تحت ضغوط السياسة»، فرأى أن انتقال السلطة يوم تنحي مبارك إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان انتهاكاً لمواد دستور ١٩٧١ وملحقاته، ويضيف أن تسلم المجلس الأعلى أدى إلى إصداره الإعلانات الدستورية، والمراسيم بقوانين، التي وضعت أسس العمل في المرحلة الانتقالية، وكان دلالة على عدم استفادة القائمين على إدارة العملية من تجارب الدول الأخرى (لم يشرح لنا هذه التجارب)، وعلى رغبة استحواد الإسلاميين بفرض وجهة نظرهم.

ويستعرض مازن حسن «النظام الحزبي: سمات جديدة مع بقاء أعمدة قديمة»، فيذكر أنه مع أول انتخابات نيابية بعد تنحي مبارك تنافس ٤٩ حزباً نصفهم من أحزاب جديدة تشكلت بعد ٢٥ كانون الثاني/يناير، مصنفاً هذه الأحزاب وفقاً لأدبيات علم السياسة من حيث المعيار التنظيمي (أحزاب نخبة أو جماهيرية أو منضبطة أو مفككة)، والمعيار الأيديولوجي من خلال اقتراحاتها السياسية المراوغة بين اجتماعي - اقتصادي واجتماعي - ثقافي (مثلاً تبني الإخوان المسلمين النظام الاقتصادي الحر، على عكس التيار اليساري الذي تبني بقاء تدخل الدولة في الاقتصاد، وتبنت الأحزاب المحافظة ثقافة القيم المجتمعية والتعاليم الدينية، في حين رفعت الأحزاب الليبرالية سقف الحريات

أما فترة حكم مبارك فقد تفوقت على ما سبقه من رؤساء، وشهدت تغييرات تدريجية في النظام السياسي، لكنها أدت إلى اندلاع ثورة ٢٥ يناير (ص ٢٨ - ٣٣).

وإذ يرى هلال أن ما سقط مع ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير أعمق بكثير من سقوط حكم مبارك، أي أنه كان سقوطاً لنظام تموز/يوليو ٥٢ ودستور ٥٦، وعلى رأسها سمات احتكار العسكريين لمنصب رئاسة الجمهورية(؟)، والمكانة الخاصة للقوات المسلحة في جهاز الدولة ومؤسسات الحكومة، وإقصاء بعض القوى السياسية عن المشاركة (ص ٣٣)، فإننا نسأله عما إذا كانت هذه السمات التي يقول إنها سقطت لا تزال قائمة، ولا سيما في تجربتي حكم الإخوان المسلمين الإقصائي، ونفوذ القوات المسلحة الحالي؟

وتتناول مي مجيب «بيئة النظام الانتقالي: البحث عن خارطة طريق»، فتقول إن النظام السياسي قبل الثورة نجح في تفريغ العملية الديمقراطية من محتواها الحقيقي، وهو ما أدى إلى تراكم ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي، حيث أطال أمد المرحلة الانتقالية بعد الثورة بسبب سيطرة الصراعات، وارتباك الخطوات المُتَبَناة، وصعود تيارات ذات مرجعية دينية كالسلفية وجماعات الجهاد الإسلامي، وبروز ثنائيات الديني - المدني، والمدني - العسكري، والإسلامي - العلماني، والاشتراكي - الليبرالي، وفي الصراع بين المرجعيتين الدينية والسياسية، وانعدام الثقة بين القوى السياسية (العلاقة بين الإخوان والقوات المسلحة).

(ص ٢٦٤)، وترى أن المجتمع المدني لم يتراجع فحسب، وإنما افتقد الرؤية المستقبلية لتطوير ذاته وتطوير المجتمع (ص ٢٨٥).

وكتب مازن حسن عن «السلطة التشريعية: دورة كاملة والعودة إلى المربع الواحد» وهيكلية هذه السلطة (مجلسي الشعب والشورى) والانتخابات التي جرت، وتشكيلاتها، فذكر أن عدد الأعضاء الجدد بلغ ٤٤١ عضواً من ٥٠٦ أعضاء، وهو ما جعله بحق مجلساً جديداً، ولكن بمطالب عديدة، منها: حداثة الخبرة البرلمانية للأعضاء الجدد، سلوكيات غير مألوفة مثل رفع الأذان داخل المجلس، الصراع على من يملك حق التشريع وليس على مضمون التشريعات، والصراع مع السلطة القضائية وهذا جديد في مصر... إلخ.

وتحت عنوان «السلطة التنفيذية: من الصراع إلى الهيمنة» تعرض مجيب هذه المرحلة التي شهدت اختيار المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كان يقوم بإدارة البلاد، أو بمهام رئيس الدولة لرئيس الوزراء، والوزراء، وهو إشارة إلى ترجيح كفة رئيس الدولة على حساب الوزارة في المرحلة الانتقالية (ص ٣٣٧) (تذكر أنه تعاقب على رئاسة الوزارة بعد تنحي مبارك ٥ وزارات في المرحلة الانتقالية، واصفة الأمر بأنه مستغرب).

وعن «السلطة القضائية: بين توسع الدور واهتزاز المكانة» كتب هلال مناقشاً اتهام القوى السياسية للمحكمة الدستورية بـ «الوقوع تحت تأثير المجلس الأعلى للقوات المسلحة»، والتحديات التي واجهت القضاء

(العامة)، لافتاً إلى الإشكاليات التي واجهت هذه الأحزاب، ليخلص إلى استمرار بعض السمات البنائية أو الخصائص الهيكلية للنظام الحزبي، رغم انفتاح المناخ السياسي، وقانون الأحزاب الجديد، إلا أن - يقول حسن - المرحلة الانتقالية نقلت النظام الحزبي المصري من سيطرة حزب كبير في إطار غير تنافسي، إلى الوضع نفسه في إطار تنافسي.

وتعرض مجيب «دور المجتمع المدني في الحراك المجتمعي والتعبئة السياسية: تراجع التأثير وتخبط الأطر الضابطة»، فتطرح أسئلة حول دور هذه الجمعيات، وتعدد أنواعها (أهلي وخيري وتنموي وحقوقية)، وتلفت إلى تراجعها بعد الثورة، وأبرز الأسباب: انشغالها بمعركتها التشريعية مع الدولة حول تطوير إطار قانوني جديد لعملها.

وتُبرز التحدي الأساسي لهذه الجمعيات لجهة مصادر تمويلها الخارجي (تذكر أن سفيرة واشنطن في القاهرة آن باترسون ذكرت أمام مجلس الشيوخ الأمريكي أن ٦٠٠ منظمة مصرية تقدمت بطلبات للحصول على منح مالية أمريكية لدعم المجتمع المدني، وأنها قدمت في ٥ أشهر ٤٠ مليون دولار، في حين أفادت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي فائزة أبو النجا يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ في مجلس الشعب أنه خلال ٤ أشهر في العام ٢٠١١ دفعت أمريكا ١٧٥ مليون دولار لمنظمات المجتمع المدني)، وقد انعكس هذا الأمر توتراً في العلاقات بين أمريكا ومصر، لكنها انحلت بالطرق السياسية، ولكنها أيضاً تسببت في اهتزاز الثقة بالقضاء المصري

مشاركة الأحزاب التي أفرزتها ثورة كانون الثاني/يناير، وابتعاد شباب تلك الثورة عن المشاركة في التصويت (الأغلبية من النساء والشيوخ ربما لعيوب في بعض بنوده)، لكن الكتاب ومن خلال عملية الرصد لوقائع الأحداث الجارية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وللتحليلات التي أضيء عليها، ومن خلالها على مكامن سلبية اعتورت مسيرة الثورة، يشكل دليلاً على تدارك الأحداث الجارية والتي ستقع، باعتبار أن ما يجري على الساحة المصرية لا يزال يعيش «الصراع من أجل نظام سياسي جديد»، كما ورد في عنوان الكتاب، أم أن الوقائع لمسيرة مصر السياسية ستعيد إنتاج ما تعرض له الباحثون الثلاثة، مضافاً إليها عنف دموي؟ □

في المرحلة الانتقالية، واستخدام القضاء في خدمة الصراع على السلطة وهو ما فرض عبئاً ثقيلاً على القضاء» (ص ٤٤٣).

نشير إلى تناول مازن حسن في الفصل التاسع والأخير «السياسات العامة: إدارة الأزمات في أسوأ الظروف»، فـ **الخاتمة** التي طرح خلالها هلال أسئلته حول «أي مستقبل؟»

### خاتمة

ثمة وقائع برزت خلال وبعد عملية استفتاء الشعب المصري على الدستور الجديد، تمثلت بتشابه ارتفاع نسبة المؤيدين (٩٨ بالمئة) في صورة مستعادة لحقبات أنظمة عربية دكتاتورية، وارتباك ملحوظ في